تظاهرات نسوية في العراق ... ارشيف

نســـــاء اللّه فــي رحـــاب الـحـريـة

في وقت ما، وقبل أن يلوكَنا الاستبداد بطاحونته ويحول العراق كله على مساحة خارطته الجغرافية والسياسية، الى سجن ورهينة، كانت طلائع واسعة للمرأة العراقية قد شبّت عن الطوق ومزقت حواجز الخوف وحطمت حيطان التخلف وتحولت الى قوة تغيير مقدامة في المجتمع وفي الحركة السياسية واحتلت مواقع التحديث في عالم الثقافة والفنون .

■ بقلم: فخري كريم

وفي محطات تلك المراحل التاريخية المتوثبة، كانت رائدات التجديد والتحرر الاجتماعي والسياسي يتصدرن الصفوف الأمامية في تلك الميادين، ويزداد الفخر بأدوارهن، ويتسامين في ضمائر ذويهن وأولي أمورهن، حتى اصبح التفوق يكاد يكون حكراً عليهن في المدرسة والجامعة وضفاف الآداب والفنون، وتكرست أسماء لامعة من شاباتنا ونسائنا الفضليات في سماوات العراق والعالم العربي، فكانت من بينهن ، لؤلؤة الشعر الحديث والمحامية الأولى والأكاديمية الرصينة والمعمارية الخلاقة والتشكيلية المبدعة وكثرة من النساء اللائي ملأن الدنيا بحضورهن بعد ان تقدمن الصفوف في العالم العربي باستيزار الدكتورة نزيهة الدليمي كأول شخصية نسوية لدورها الريادي في تنظيم الحركة النسائية، وفي العمل الحزبي السياسي .

ولم يكن محض صدفة تلازم صعود حركة التحرر الوطني، ليس في العراق فقط بل في أرجاء العالم العربي والإسلامي، مع انعتاق المرأة وتحررها من قيود التخلف الاجتماعي، وانخراطها في النشاط العام ، السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، لتأمين أوسع تعبئة وطنية لانتزاع الحريات والحقوق المدنية والنقابية والسياسية لتحرير البلاد من الاستعمار والتبعية والتخلف. كما ليس من باب الصدفة أيضاً ان يرتبط الانحدار السياسي والانحطاط العام الذي مهد لصعود الدكتاتورية والاستبداد مع تراجع مكانة المرأة في المجتمع وانتكاسة حركتها النهضوية وعودة مظاهر أسرها في قيود التخلف .

واذا ما توقفنا اليوم امام مظاهر الهجوم على المرأة ومحاولات تجريدها من كينونتها الانسانية فسنجد ان ما يجري هو ليس بمعزلٍ عن التوجه لقضم الحريات العامةً والخاصة والتجاوز على الدستور وتحويل دور المرأة ، كما هو حال الرجل، الى مجرد مظهر شكلي منزوع الجوهر. وقد انعكس ذلك في الإجراءات والتدابير التي شهدتها المحافظات وبغداد في اطار الحملة " الإيمانية الثانية " التي قادها والي بغداد ومعاونوه.

ان شكوكاً مشروعة تثار حول إجراءات من نوع معين يُراد فرضها علىً المرأةً، وتنال من كرامتها ككائن إنساني حر عاقل كامل السَّويّة.. إذ ان الإجراءات المقصودة التي تساق تحت باب " الشرف والعفة " والحماية من الإغراء وغيرها من الادعاءات الذكورية العصابية ، تترافق مع إشاعة ثقافة تعدد الزوجات، وجواز الاقتران بقاصر، وتوسع حالات الإغراء تحت الضغط والتهديد المبطن في الدوائر ومؤسسات الدولة للنساء بصيغ باتت معروفة، وغالبا ما يأتي هذا التهديد والإغراء من مسؤولين " شديدي الورع " لم يمضِ على تدينهم أكثر من الوقت الكافي للتستر على ماضيهم السياسي والأخلاقي المعروف. وإذ تزداد الدعوة لفرض الحجاب على القاصرات وملاحقة العاملات في الوزارات ومؤسساتها بالتزام " الحشمة " ، تتكشف " عورة الدولة " ودعاة " الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر " أمام مشهد أم فاضلة يدفعها العوز الى بيع بُناتها " لإطعام " من يبقى منهن في عهدتها ، و " للحفاظ على شرفهن " ، كما تتكشف حقيقة دعاوى الورع امام مشهد عشرات الآلاف من الأرامل وأمهات الشهداء " ضحايا الإرهاب والمفخخات " وهن يقفن طوابير لاستلام منحة الحكومة العفيفة التي لا تكاد تسد الرمق ، او تحمي من غدر الزمن . ويتراجع الشرف والعفة بالنسبة لهؤلاء وهم يغضون النظر عن شاباتٍ وصبايا في عمر الزهور يبحثن فٍي أكوام الفضلات عما يمكن الاستعانة به في سد حاجة لبيت يكون رب الأسرة فيه مقعدا او مريضا . ويبدو الشرف بالنسبة للدولة وقادة الحملة الإيمانية بمنأىً عن ظاهرة عزوف آلاف الفتيات عن مواصلة الدراسة، وامتناع عوائل الفقراء عن إرسال بناتهم الى المدارس بسبب العوز والفاقة.. واكتظاظ تقاطعات الشوارع بعشرات الفتيات اللائي يحترفن الشحاذة في بلد المئة والعشرين مليار دولار، كميزانية سنوية.

وفي الوقت الذي تتصاعد فيه دعوات الحشمة الذكورية، تزداد ظاهرة فساد الذمة وشيوع البلطجة في مواخير الدولة المتفسخة التي تتجسد في تحول الرشوة " الكومشن " الى عادة مستحبة كما الفساد الاداري والمالي الذي بات جزءاً عضوياً من التركيبة البنيوية للدولة، واتخذت لها ابعاداً " شرعيةً " وقنوات محمية بالتغطية المؤسساتية، وفي ظل اهتمام وزارة النفط

اذا ما توقفنا اليوم امام مظاهر الهجوم على المرأة ومحاولات تجريدها من كينونتها الانسانية فسنجد ان ما يجري هو ليس بمعزلٍ عن التوجه لقضم الحريات العامة والخاصة والتجاوز على الدستور وتحويل دور المرأة ، كما هو حال الرجل، الى مجرد مظهر شكلي منزوع الجوهر

في الوقت الذي تتصاعد فيه دعوات الحشمة الذكورية، تزداد ظاهرة فساد الذمة وشيوع البلطجة في مواخير الدولة المتفسخة التي تتجسد في تحول الرشوة "الكومشن" الى عادة مستحبة كما الفساد الاداري والمالي الذي بات جزءاً عضوياً

كلا لتقييد الحريات ... ارشيف

كامتداد لوزارة المرأة " لأول مرة " وتُوقع انتشار عدواها الى الوزارات والمرافق الحكومية الاخرى، فان الالتزامات الحكومية " المئوية " بتوفير الخدمات أصبحت أثراً بعد عين امام إغراء ما هو مستحبٌ من فروض التقوى والورع. فلا كهرباء ولا ماء ولا إعمار ولا إنهاء محنة البطالة ولا ملاحقة الفاسدين ولصوص المال العام ولا المحسوبية ، ولا المحاصصة الطائفية وأدرانها تصمد أمام إنجاز مهام الحملة الإيمانية الجديدة التي دشنتها وزيرة المرأة ، التي تبين بالصدفة أنها على مقربة من تنظيم والي بغداد.!

(٢)

في مواجهة الحملة الإيمانية الثالثة التي أطلقتها وزارة المرأة ودوائر حكومية اخرى والتي تنال (من حيث باطنها) من الخلق القويم لنسائنا وتسعى للحط من كرامة المرأة ككائن حرٍ كامل الأهلية، يكون علينا رجالاً ونساءً مسؤولية التصدي للحملة بوصفها قضية حريات عامة لا تتجزأ فيها خصوصيات المرأة عما يُقضمُ من الحرية كمبادئ وقيم للمجتمع ينص عليها الدستوًر. وخلافاً لما تسعى اليه الأوساط الحكومية والحزبية التي تقف وراء هذه التوجهات، و في أساسها التستر على الإخفاقات المتتالية للحكومة في المجالات الخدمية المختلفة وحفظ الأمنٍ والاستقرار السياسي، فإن رداً مجتمعياً يضع في أولوياته إنصاف المرأة ، عاطلة عن العمل ، أرملة او زوجة شهيدٍ او سواهن ، من شأنه ان يعزل هٌذه الفرية الجديدة ويفضح دعاتها ويستعيد المبادرة في استنهاض الحركة من اجل الإصلاح السياسي والتغيير.

لقد شخّص الصحابي الجليل أبو ذر الغفاري قبل ١٤٠٠ عام المسافة بين الفضيلة والكفر إذ قال إذا ذهب الفقر الى بلدٍ قال له الكفر خذني معك.. لكنٍ دعاة الفضيلة اليوم ، وقد أتخمهم الفساد والمال الحرام، قاربوا الفضيحة وهم يتجاوزون فاقة ملايين النساء وعوائلهن المهمومة بقوت يومها، الى حشمة ملابسهن وفيهن من لا تملك ما تستر به نفسها وبناتها من زمهرير البرد .

ان مطالب للمرأة والرجل قادرة على إلحاق الهزيمة بأعداء أبي ذر..ويمكن ان تتلخص في دعواتنا المشتركة التالية:

أولا : الالتزام بالدستور كمرجع للحقوق والحريات " برغم ماً تشوبه من نواقص وثغراتٍ مخلة".

ثانيا : إنشاء صندوق حكومي للتضامن الاجتماعًي يخص المرأة، يمنح الأرامل وعوائل الشهداء والعاطلات عن العمل والمطلقات وذوات الحاجات الخاصة ، راتباً شهرياً مكافئاً للحد الأدنى من رواتب الموظفين .

ثالثا : تغطية نفقات دراسة الطالبات اللواتي تعجز عوائلهن عن سد نفقات دراستهن .

رابعاً : إعطاء الأولوية للمرأة وفقاً لتوصيفات السلفة في الحصول على سكنٍ لائق وإلزام اصحاب المشاريعً السكنية بتخصيص نسبة من الوحدات السكنية بأسعار مناسبة لهن على ان تتكفل الدولة بتسديد أقساطها .

خامساً : فتح دورات تأهيلية للنساء المذكورات وإيجاد فرص عمل لمن تتأهل منهن .

سادساً : تخصيص بطاقة تموينية مضاعفة لهن بإضافة حصة الموظفين الكبار ولصوص الدولة والتجار والعوائل الميسورة، على أن يجري ضمان استلام الحصة في مناطق سكن وبانتظام شهري .

سابعاً : اعتبار أي تعريض بالمرأة في مواقع عملها والنيلً من سمعتها، او محاولة اغرائها بأي وسيلة كانت، عملاً مخلاً بالشرف يتطلب المقاضاة امام القضاء، والحكم بالتعويض النقدي بما يساوي رواتب عام كامل.

ثامناً : الحريات وحدة مترابطة لا تتجزأ، والحقوق للمرأة مثل ما هي للرجل ، وخلاف ذلك إخلالٌ بالدستور .

تاسعاً : القيام بكل ما من شأنه إجبار الحكومة والحكومات المحلية بتحقيق التزاماتها في إعادة الحياة الى طبيعتها، بتوفير الماء الصالح والعمل وإعادة نور الكهرباء الى البيوت وإصلاح المرافق الخدمية الضرورية والملحة للحياة.

عاشراً : الخبز والحرية زاد الحياة والكرامة الإنسانية ، والحرية طريق العقلاء للاختيار والنضوج والصراط المستقيم بين الإيمان العميق والكفر والدجل ..

(٣)

على وزيرة المرأة أن تستقيل .

وعلى النساء تشكيل لجنة وطنية عليا من الرجال والنساء ومن مختلف الاهتمامات والأعمار، تقوم بمتابعة شؤون المرأة في موازاة وزارة المرأة ، او بديلاً لها بإلغاء هذه الوزارة التي لا تعمل إلا من أجل ملء فراغ في نظام المحاصصة .

عـــالـــم آخـــر

من أرشيف "حربى الأهلية"

■ سرمد الطائي

انشغل هذه الايام بتجارب استوديو هدفها اكتشاف مواهب شبابنا التي يمكن تقديمها الى الجمهور في اطار برامج حوارية "تالك شو"، والغرض ان نحاول سد نقص في الكوادر العراقية التي تحترف إدارة هذا اللون من الانتاج التلفزيوني. فمنذ ٩ اعوام ونحن نطلق الفضائية تلو الاخرى لكن عدد "النجوم" الناجحين عراقيا، ظل محدودا بالمقارنة مع حجم البرامج الكثيرة التي تحاور الساسة والخبراء في الشأن العام.

التجارب والتدريبات التي أنشغل بها جعلتني أعود الى ارشيف يعود الى عام ٢٠٠٦، لاستخرج منه نماذج من الاسئلة التي كنت اكتبها لبرنامج حواري في محطة معروفة، كي انتقي منها نماذج صالحة للاستخدام في استوديو التجارب الحالي. وبين تلك الاوراق وقعت عيني على اكثر من نقطة طريفة، تبين كيف كانت لعبة السياسة تدار اثناء حرب اهلية سوداء.

ومما لفت نظري من الاحداث "الطريفة" التي اوشكنا على نسيانها، ان زعيما كبيرا في الحكومة يتوسل بجماعة مسلحة معروفة، كي "لا تتدخل في عمل الدولة"، لان هذه المجموعة صارت تعتقل "المجرمين" بنفسها وتزعم انها تسلمهم الى السلطات.

وفي اجواء الفوضى تلك كان السفير الامريكي في العراق زلماي خليل زاد كما يبدو من اسئلة الحوارات التلفزيونية القديمة، "يصول ويجول" ويتهمه الشيعة بأنه سني ينحاز الى السنة، بينما يتهمه السنة بأنه امريكي ينحاز الى الشيعة والاكراد. سياسي شيعي يتحدث عن شيء اسمه "الخطة باء الامريكية" هدفها تدبير انقلاب ضد المالكي وجعل السلطة بيد مجلس عسكري "كالذي يحكم مصر اليوم"، كحل لوقف العنف. ويرد بعض الشيعة بأنهم سيقومون حينئذ بتأسيس دولة في ٩ محافظات تمتلك بترولا هائلا، وتسحب البساط من تحت ارجل "عمالقة النفط الخليجيين" وزلماي يحاول عبثا اقناعهم بعدم وجود اي فكرة للانقلاب. ثم يرد السنة بأنهم "سيقطعون الماء" حينئذ مقابل قطع البترول.

في حلقات غيرها بدا ساسة اخرون وهم يستقتلون من اجل جمع الصدر والحكيم (الاب)، وحارث الضاري (من يتذكره اليوم؟) على طاولة واحدة "لان من شأن ذلك انهاء ٦٠٪ من العنف" يوم كان الطب العدلي يعثر في بغداد على ١٠٠ جثة يوميا. لكن اللقاء لم يحصل بالطبع.

اما الدكتور محمود المشهداني رئيس مجلس النواب حينذاك، فيحاول ان ينخرط في اطلاق عملية "المصالحة الوطنية"، عبر مؤتمر جرى تأجيله ٤ مرات خلال عام واحد، ويخوض سجالا مع رئيس الحكومة الجديد نوري المالكي (الذي كان اكثر تواضعا تلك الايام)، حول من ينبغي شموله بالمصالحة. المشهداني يحاول ان يبرئ نفسه من الانحياز لـ"فلول النظام"، ويؤكد انه شارك في ٥ محاولات لاغتيال صدام لكنها فشلت. ورغم ذلك يظل المشهداني" صريحا وواضحا" ويرفض ان يقتصر التصالح على من تورط بضرب الامريكان، ويقول ان الجميع تورط بدم العراقيين ولابد من العثور على حل يوقف نهر الدم، حتى لو قدمنا تنازلات للمجرمين.

خليل زاد حسب "وثائق" الحوارات التلفزيونية العتيقة، كان يقدم تنازلات امريكية هائلة و"يتعارك" مع اعضاء في الكونغرس رفضوا "المصالحة العراقية". هؤلاء قالوا: ان التصالح مع من قتل الامريكان ورفض التصالح مع من قتل العراقيين، معناه ان الدم الامريكي ارخص من العراقي. لكن خليل زاد يرد عليهم "بالتنازلات الكبرى التي قدمها الامريكان ايام حربهم الاهلية وانتهت بوقف العنف". الغوص في تلك الاوراق التي كتبتها بيدي قبل ٦ اعوام، كان اشبه بقراءة "وثيقة تاريخية" عن احداث نحاول نسيانها. اقلب الصفحات وأسأل نفسي: هل يمكن ان تعود تلك الايام حقا كما يخشى البعض؟ هل يغامر الساسة ويأخذون الخلافات الى مدى بعيد يمكن ان يظهرنا ثانية بتلك الصورة الساخرة السوداء؟ ام ان حجم المصالح تضاعف حين كثر المال ومن المفترض انه صار "كافيا لاشباع الجميع"؟

اخيرا فإن واحدة من الحلقات التلفزيونية كانت تتحدث عن وعود الحكومة على لسان المالكي "فمعظم الجماعات المسلحة ستلقي سلاحها بالاتفاق مع الحكومة وسيسود الامن، اما الكهرباء فستعمل جيدا عام ٢٠٠٩، فضلا عن مشكلة السكن التي ستحل قريبا جدا". انني اقرأ وأهز برأسي وأنا أقف على مسافة ٦ اعوام من تلك المعلومات والاسئلة.. وأشعر ان القلق هو ذاته، وأن ساستنا لم يتغيروا قيد انملة، لا يمينا ولا يسارا.